تأثير عجز الموازنة العامة على معدلات النمو الاقتصادي في العراق

أ.م.د. ابتسام علي حسين
الجامعة التقنية الوسطى
الكلية التقنية الإدارية - بغداد
ebtesamch4@gmail.com

أ.م.د. بدر شحدة حمدان
جامعة فلسطين
bsshamdan49@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.33

تأريخ استلام البحث 2021/5/16 **تأريخ قبول النشر 2021/7/26**

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من عجزاً مالياً هيكلياً مستمراً خلال المدة (2005-2018)، وقد تفاقم هذا العجز مع ظروف أزمة الركود الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما سبب تراجعاً في الموارد المالية المتاحة للحكومة لتأدية التزاماتها المالية لإنتاج الخدمات الأساسية والتخفيف من معاناة المواطنين بتحسين أداء تلك الخدمات (الماء، الكهرباء، الرعاية الصحية، التعليم)، ولكي تستطيع الحكومة إنجاز تلك الخدمات بشكل مناسب عليها الاستعانة بقدرات القطاع الخاص لإنتاج تلك الخدمات الأساسية، فضلاً عن معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي من خلال تغيير نسبة مساهمة قطاعاته الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي بما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) ويمكن لسياسات الإصلاح الاقتصادي أن تلعب دوراً محورياً في ذلك، لذا تحاول هذه الدراسة ايجاد السبل والحلول الممكنة لمعالجة هذه الأزمة عن طريق القيام بالعديد من الإجراءات منها، إصلاح النظام الضريبي، وضغط النفقات التشغيلية، وزيادة الإنفاق الاستثماري، وادخار جزء من الإيرادات النفطية واستثمارها في تطوير الصناعة النفطية، من أجل تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وتخليصه من الاختلال الهيكلي الذي يسببه الاعتماد المتزايد على النفط.

الكلمات الافتتاحية: عجز الموازنة، النمو الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي، الاختلال الهيكلي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص- ج2) أيلول / 2021
الصفحات: 107-129

The impact of the budget deficit on economic growth rates in Iraq

Abstract

The Iraqi economy suffers from a continuous structural fiscal deficit during the period (2005-2018), and this deficit has exacerbated with the conditions of the global economic recession and the decline in oil prices in world markets, which caused a decline in the financial resources available to the government to fulfill its financial obligations to produce basic services and alleviate the suffering Citizens to improve the performance of these services (water, electricity, health care, education), and in order for the government to achieve these services appropriately, it must use the capabilities of the private sector to produce these basic services as well as address structural imbalances in the Iraqi economy by changing the contribution of its main economic sectors to output In addition, economic reform policies such as tax reform can play a pivotal role in this, so this study tries to find ways and possible solutions to address this crisis by doing many Actions including, reforming the tax system, compressing operating expenditures, increasing investment spending, and Reducing financial and administrative corruption and saving a portion of oil revenues and investing them in the development of the oil industry, in order to diversify sources of income in the Iraqi economy and rid it of the structural imbalance caused by the increasing dependence on oil.

Keywords: financial deficit, economic growth, economic reform, structural imbalance.

المقدمة:

يعاني العراق مثل معظم بلدان العالم من تفاقم الفجوة بين حجم الإيرادات والنفقات العامة منذ عهود طويلة، إلا أن حدة تلك الفجوة تفاقمت في المرحلة الراهنة بسبب تدني أسعار النفط وعوائده، إذ يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولاراً واحداً من سعر النفط الذي يصدره مما أضر بالاقتصاد وفاقم العجز في الموازنة العامة، فضلاً عن قلة موارد الدولة المحلية من غير القطاع النفطي، مثل الضرائب والرسوم، وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة وحتى الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ولحد الآن، فضلاً عن عدم ترشيد أنفاق الدولة العام وسيادة نمط الإنفاق الاستهلاكي الجاري، وضعف الفرص الاستثمارية سواء الحكومية أو للقطاع الخاص، كل ذلك أدى إلى إهدار الكثير من الإمكانيات المالية للعراق، إن هذه التداعيات السلبية التي أضحت حالة ملازمة للاقتصاد العراقي ينبغي العمل على إيجاد الحلول اللازمة للتصدي لها من خلال تضافر الإمكانات المادية للدولة والقطاع الخاص وتعديل التشريعات والقوانين الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والقيام بالإصلاحات الاقتصادية ولكافة القطاعات وإصلاح النظام الضريبي، لتخليص الاقتصاد العراقي من الاعتماد المتزايد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات ،من منطلق هذه الأهمية تم تناول موضوع دراستنا.

أولاً: مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث بالوضع الحالي القائم للموازنة العامة للدولة العراقية وتعرضها للعجز المستمر بسبب طبيعة اقتصاد العراق الريعي والذي يعتمد اعتماداً كلياً على الإيرادات النفطية التي تخضع أسعارها وبشكل مستمر للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية، وما يترتب عليه من حدوث فجوة بين الإيرادات العامة والإنفاق العام المسؤولة عنه الوحدات الاقتصادية للدولة في ضوء المهام المكلفة به، وخطورة تفاقم هذه المشكلة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

ثانياً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الإختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد العراقي والضعف في أداء قطاعاته الاقتصادية ساهمت في تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة، لذا فإن اعتماد سياسات إصلاح اقتصادي ملائمة لحالة الاقتصاد العراقي تساهم في تنمية قطاعاته الاقتصادية الرئيسة بعيداً عن الاعتماد على الإيرادات النفطية لوحدها، ممكن أن تقلل من آثار عجز الموازنة وبالتالي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. تسليط الضوء على مفهوم عجز الموازنة العامة وأنواع العجز وخصائصه وأسبابه وآثاره، فضلاً عن توضيح مسار النفقات والإيرادات التي أدت إلى تفاقم تطور مشكلة العجز في الموازنة العامة خلال المدة (2005-2018)، وتوضيح الظروف والمستجدات على الساحة الدولية والتي أدت إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة.
2. تقديم مقترحات الإصلاح الملائمة التي يمكن أن يكون لها دوراً مهماً في علاج العجز في الموازنة العامة للدولة العراقية.

رابعاً: منهج البحث:

الاعتماد على المنهج الوصفي، فضلاً عن المنهج التحليلي لإثبات صحة الفرضية التي تبنتها الدراسة، إذ استندت الدراسة في إطارها النظري إلى كل ما هو متاح من مراجع ودراسات وتقارير ودوريات متخصصة، كما استندت في إطارها العملي على البيانات الإحصائية الرسمية المحلية الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (الجهاز المركزي للإحصاء).

خامساً: هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للدراسة (حول عجز الموازنة العامة وأنواعه وخصائصه وأسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية)، أما في المبحث الثاني فتناولنا بالتحليل أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة العراقية للمدة (2005-2018) في حين جاء المبحث الثالث ليوضح الجانب القياسي من الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لعجز الموازنة العامة:

تمهيد:

يعد العجز المالي في الموازنة العامة للدولة من أخطر المشاكل التي تواجه بلدان العالم كافة، وإليه تعزى معظم المشكلات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، خاصة مع بقاء الدور الكبير والمتميز للإنفاق العام فيها على الرغم من المحاولات العديدة لتقليصه بحجة إن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في توظيف الموارد، ولا يمكن إرجاع ظاهرة العجز إلى سبب واحد لأنها ظاهرة معقدة ومركبة تعود أسبابها إلى عوامل عديدة منها نمو الإنفاق العام بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة، كما إن قلة حصيلة الإيرادات الضريبية وعدم كفاءة الأجهزة الإدارية فيها يؤدي إلى حدوث ذلك العجز، وللعجز في الموازنة العامة آثار متعددة تعتمد وتتحدد طبقاً لطريقة تمويله والتي تجري بطرق متعددة يعتمد اختيار أحدها على حجم العجز المالي والظروف الاقتصادية وأهداف السياسة الاقتصادية ومستويات التضخم وأسعار الفائدة وعرض النقد وغير ذلك ،ولتوضيح مفهوم عجز الموازنة العامة تم تقسيم هذا المبحث إلى عدة محاور وكالآتي:

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة وأنواعه وخصائصه:

أولاً: مفهوم وأنواع عجز الموازنة العامة:

يعرف عجز الموازنة العامة للدولة بأنه (الحالة التي تعجز فيها الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة أي هو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة)، مما يدفع الدولة إلى اللجوء إلى القروض العامة أو الإصدار النقدي لتغطية هذه الزيادة في الإنفاق العام (عبدالكريم، 1980: 250)، وهذا ما يعرف بالعجز النقدي الذي تسعى الدولة إلى تغطيته دائماً إما بالاقتراض الداخلي أو الخارجي أو بالإصدار النقدي وهو غير العجز الكلي الذي

يساوي العجز النقدي مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية[*] (ديفين، 2015: 98).

كما يعرف عجز الموازنة بأنه (مقدار ما تنفقه الحكومة كل سنة بما يفوق ما تفرضه من ضرائب ورسوم وإيرادات تحصل عليها) (رمزي، 1992: 87).

من خلال التعريفات أعلاه يمكن القول إن العجز المالي في الموازنة العامة هو فجوة مالية بين الإيرادات والنفقات العامة تظهر نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات فتزيد النفقات عن الإيرادات، أو هو تراجع الإيرادات في بعض الظروف عن تمويل النفقات الأمر الذي يدفع الحكومة إلى اللجوء إلى القروض العامة ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما عرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة والفرق بينهما، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية، أي ينحصر في الموازنة العامة الجارية (صندوق النقد الدولي، 1989: 8).

ويعرف العجز الهيكلي بأنه الحالة التي تشير إلى استمرار العجز المالي لسنوات متتالية بصورة مستمرة، في حين يشير العجز المقصود (المنظم) إلى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها (شويل، 2009).

وصنف كثير من الاقتصاديين العجز المالي إلى عجز مؤقت وعجز ضعف وعجز قوة، فالعجز الأول يعني عدم توافق الإيرادات العامة مع النفقات العامة زمنياً، أما عجز الضعف فينجم عن ضعف الإدارة الحكومية وعدم مقدرتها عن تحقيق الإيرادات من جانب والإنفاق غير العقلاني من جانب آخر، أما عجز القوة فينجم عن المساعدات التي تقدمها دولة إلى دولة أخرى بصيغة إعانات اقتصادية أو اجتماعية لتحقيق أهداف معينة (شويل، 2009).

وبشكل عام فإن العجز يعبر عن توسع عن الموقف المالي للحكومة، في حين يعبر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي عن تأثير القطاع الحكومي على الاقتصاد القومي (صندوق النقد الدولي، 1989: 15).

ثانياً: خصائص العجز المالي:

من خلال المفاهيم التي تم طرحها سابقاً اتضح لنا بأن العجز المالي هو فجوة مالية تم تحديدها من خلال المفاضلة بين الإيرادات والنفقات ولا تظهر هذه الفجوة في الظروف الاقتصادية العادية، بل في ظروف غير عادية مثل المواسم الرديئة أو الاضطرابات السياسية والاجتماعية وغيرها، لذا فإن العجز المالي يتميز بالخصائص الآتية: (علي، 2003: 45)

1. إن زيادة حجم النفقات العامة في حالات ارتفاع الأسعار أو في حالات الاضطرابات السياسية والاجتماعية يدفع الحكومة إلى زيادة حجم الاعتماد المخصصة لقطاع الخدمات وتمويل المشاريع الاستثمارية الأمر الذي يرفع حجم النفقات في مواجهة الإيرادات.
2. إن تراجع الإيرادات العامة في أوقات الأزمات الاقتصادية يدفع الحكومة إلى الاستمرار في التمويل مما يظهر زيادة في الإنفاق في مواجهة الإيراد.

(*) يمثل صافي حيازة الأصول المالية الفرق بين مساهمة الدولة في رؤوس أموال بعض الهيئات والشركات وما تتيحه من قروض إلى بعض الجهات، وبين المتحصلات المتمثلة بالإقساط المسددة من القروض، ومن حصيلة بيع بعض الأصول المالية المملوكة للدولة (المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها).

3. إن حالة العجز المالي سوف تدفع الحكومة إلى الاقتراض من السوق النقدية أو المصارف التجارية أو من البنك المركزي لغرض الاستمرار في مزاولة أعمالها وطبعاً جميع هذه المصادر التمويلية سوف تحرر نقوداً كانت مخصصة للقطاع الإنتاجي أو الخدمي أو كانت معطلة مما سيزيد من حجم وسائل الدفع في الاقتصاد القومي.
4. إن زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد عن طريق الاقتراض سوف تشكل ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني تتحدد من خلال الفجوة التي سوف تحصل بين العرض والطلب، فكلما ازدادت الفجوة بين العرض والطلب يزداد العجز المالي ومن ثم يزداد معدل التضخم في الاقتصاد الوطني.

إن هذه السمات والخصائص للعجز المالي توضح آلية حدوثه والآثار الناجمة عنه وعادة ما يكون للتضخم الأثر الاجتماعي الكبير للعجز.

المطلب الثاني: أسباب العجز المالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية:

يرجع حدوث العجز في الموازنة العامة إلى مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه ونموه خاصة في الدول النامية والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يأتي: (جليل، 2012)

عدم كفاءة وعدم ترشيد الإنفاق العام لعدم خضوعه لدراسات الجدوى والكفاءة الاقتصادية من جهة ولاتجاه أغلب الدول إلى زيادة النفقات العسكرية والأمنية والدخول في حروب ونزاعات داخلية وخارجية من جهة أخرى.

1. تخلف النظام الضريبي وعدم كفاءته مما انعكس سلباً على حصيلة الضريبة وساهم في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وضخامة ما يسمى باقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي، وفي بعض الأحيان قد يكون التمادي في فرض الضريبة سببا في انخفاض حصيلتها كما يقترح ذلك منحنى (لافر).
2. طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وما تتضمنه من تقلبات في أسعار سلع الصادرات وسلع الواردات وأسعار الصرف.
3. توسع الجهاز الإداري الحكومي وعدم توفير العدد المناسب من عوامل الإنتاج، فضلاً عن تفشي حالات الفساد في هذا الجهاز الإداري مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته.
4. الاعتماد على القروض طويلة الأجل التي تحتاج إلى فترات زمنية طويلة لتسديدها.
5. حدوث التضخم الاقتصادي الذي ينتج عنه زيادة في التكاليف والمصروفات مع تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعجز المالي، فيمكن تحديدها من خلال طريقة تمويل ذلك العجز التي تتم بطرق مختلفة منها ما يتم من خلال الاقتراض من مصادر داخلية (بنك مركزي، مصارف تجارية، مؤسسات غير مصرفية) ومنها ما يتم من مصادر خارجية، أو من خلال السحب من الاحتياطيات والاستثمارات الخارجية، ومنها ما يتم بزيادة الإصدار النقدي وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة والذي يعد تمويلاً تضخمياً.

فالعجز في ضوء طرق تمويل الأولى يولد ظاهرة الدين العام الداخلي أو الخارجي أو الاثنين معاً، مما يؤدي إلى زيادة خدمة الدين وفوائده وهذا هو التأثير السلبي الأول الناتج عن العجز (شويل، 2009: 5).

أما إذا ما تم اختيار الأسلوب غير التضخمي لتمويل العجز كالاعتماد على الاحتياطات الدولية أو تصفية الاستثمارات الخارجية، فإن له تأثيرات سلبية عديدة أيضاً، منها خسارة ما تدره الاستثمارات الخارجية من عوائد ومنها استنزاف الاحتياطات الدولية التي تشكل صمام الأمان للجهات الدائنة وأسواق النقد الدولية، فضلاً عن تعميق التفاوت في توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب رؤوس الأموال والأغنياء.

في حين إن اختيار الأسلوب التضخمي (الإصدار النقدي الجديد) لتمويل العجز يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم لزيادة الطلب عن العرض أي (لزيادة الإنفاق العام على الإيراد العام) مما يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين، وتدهور سعر صرف العملة المحلية إزاء العملات الأخرى فينعكس ذلك على زيادة ظاهرة الدولرة، فضلاً عن نتائجها السلبية على أسعار الواردات وغيره مما يضيف عبئاً جديداً على سياسة الدولة النقدية (رمزي، 1992: 115).

المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة في ضوء آراء مدارس الفكر الاقتصادي:

أولاً: آراء المدرسة الكلاسيكية:

ترى المدرسة الكلاسيكية التي شاعت أفكارها في القرن التاسع عشر، أن الموازنة العامة لابد أن تتصف بالتوازن، ولا تسمح هذه المدرسة بحدوث العجز أو الفائض في الموازنة العامة، وهذا نابع من المبادئ التي تؤمن به هذه المدرسة والتي ترى بضرورة ألا يتخطى دور الدولة عن مفهوم الدولة الحارسة المسئولة عن (الأمن والدفاع والقضاء) وأن يكون دور المالية العامة حيادياً، لإيمانها بمبدأ الحرية الاقتصادية وقانون ساي (العرض يخلق الطلب بالنسبة المساوية له) وإن حالة الاستقرار والتوازن الاقتصادي متحققة ما دامت الدولة ملتزمة بدورها الحيادي وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي باعتبارها دولة مسرفة (ذات إنفاق استهلاكي تبذيري) أي عدم كفاءة الدولة قياساً بكفاءة الأفراد، وفي ضوء ذلك كان العجز في نظر هذه المدرسة بمثابة الخطر الرئيسي الذي يؤدي إلى الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض وفي كلتا الحالتين، فالأمر يترتب عليه ارتفاع الأسعار وتدهور القيمة الحقيقية للنقود مما يدعو إلى المزيد من الإنفاق، وبالتالي حدوث التضخم الاقتصادي، كما يؤدي في الوقت نفسه إلى تناقص الأموال المعدة لإقراض القطاع الخاص الذي يتميز بكفاءة استخدامه لتلك الأموال (الجنابي، 1990: 34).

ثانياً: آراء المدرسة الكنزية:

وجدت المدرسة الكنزية من أزمة الكساد الكبير التي أحاطت بالنظام الرأسمالي خلال المدة (1929-1933) مدخلاً لتوجيه الانتقادات لآراء ومبادئ المدرسة الكلاسيكية، فقد أكدت هذه المدرسة عن عدم تحقق حالة الاستخدام الكامل وأن العرض لا يخلق الطلب وأن المشكلة الأساسية تكمن في نقص حجم الطلب الفعال، لذلك لابد من العمل على زيادة الطلب الفعال بغض النظر عن تحقق توازن الموازنة من عدمه، وبالتالي برزت فكرة العجز المقصود لمعالجة التوازن العام للاقتصاد والذي أصبح هو الأساس وأصبح توازن الموازنة العامة أمراً ثانوياً، هذا الواقع يحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية وزيادة إنفاقها العام وتمويله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض.

وطبقاً لكنز فإن الموازنة العامة أصبحت سلاحاً هاماً لمواجهة عدم الاستقرار وأن الإنفاق العام والضرائب يتحددان طبقاً لاحتياجات مستوى الطلب الفعال لا بموجب حالة التساوي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، أي أن التوازن الاقتصادي العام أصبح هو الأساس وتوازن الموازنة العامة أصبح مبدأ ثانوي، بعبارة أخرى فقد دعى كنز إلى استخدام الموازنة العامة سلاحاً

لمواجهة مشكلات التغير الدوري، إلا أنه لم يدعو إلى إتباع سياسة العجز بشكل مستمر، فهو يدعو إلى سياسة مالية ونقدية توسعية في وقت الكساد، وإلى سياسة مالية ونقدية انكماشية في أوقات الرخاء وظهور بوادر التضخم (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2007: 5).

ثالثاً: آراء المدرسة النقدية:

مع ظهور ظاهرة التضخم الركودي في منتصف السبعينات، وجهت إلى نظرية العجز المنظم العديد من الانتقادات من قبل المدرسة النقدية على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان الذي نادى بضرورة التوسع في تحرير الأسواق ورؤوس الأموال والاقتصاد من أي قيود وإعادة هيكلة الاقتصاد، لأن ذلك يحقق أعلى مستوى في الأداء الاقتصادي، والهدف الأساس للسياسة الاقتصادية ينبغي أن يتحدد بمحاربة التضخم من خلال تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق ضبط معدلات نمو كمية النقود في الاقتصاد وبما يتناسب مع معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، ويرى النقديون بأن معالجة العجز لا تتم إلا بمراحل تستهدف تخفيض نسبة العجز إلى الناتج القومي الإجمالي تدريجياً من خلال تخفيض واضح في الإنفاق العام الجاري لاسيما الإنفاق الموجه إلى الجوانب الاجتماعية والدعم المقدم لإشباع الحاجات العامة (رويحة، 2013: 28).

إن تفاقم عجز الموازنة العامة سنة بعد أخرى وتحوله إلى عجز هيكلي مستمر ذي تكلفة باهظة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يهدد الاستقرار المالي والنقدي والتنموي ويتطلب التصدي له ومعالجته قبل استفحال المشكلة وتعقدها، أما القليل من العجز مع عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الكامل، فهو مفيد ويمكن أن يصلح الأحوال الاقتصادية ويدعم جهود التنمية الاقتصادية شريطة أن لا يفلت زمام الأمور ويتحول إلى عجز هيكلي.

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة العراقية للمدة (2005-2018)

تمهيد:

يحدث العجز في الموازنة العامة عندما تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة ويحدث ذلك عادةً في فترات الضغوط الانكماشية في الاقتصاد، وعند الحاجة لتمويل مشاريع تنموية واسعة في الاقتصاد، إذاً العجز في الموازنة العامة ينبغي أن لا يكون مقلقاً أو مخيفاً عندما يكون هذا العجز هدفاً مقصوداً تسعى الدولة من وراءه إلى إحداث تنمية وأعمار في البلد أو تقديم خدمات عامة بشكل أفضل للمواطنين، كذلك ينبغي أن لا يكون العجز تقديري أي يغطى من الفوائض غير المنفذة وإنما ينبغي أن يكون العجز حقيقي من خلال الضغط بشدة لتنفيذ الموازنة العامة، وهنا يأتي دور السياسة المالية في إيجاد مصادر لتمويل العجز تكون أقل ضرراً على الاقتصاد وتستخدم نحو مشاريع استثمارية لكي لا يكون للعجز آثاراً تضخمية، لذا سنحاول في هذا المبحث من الدراسة تحديد أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة العراقية أثناء المدة (2005-2018) وطرق علاجه ومن خلال مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول: أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة العراقية:

يمكن إرجاع أسباب العجز في الموازنة العامة العراقية أثناء المدة (2005-2018) إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

أولاً: اختلال هيكل الإنفاق العام:

لو تتبعنا تطور هيكل الإنفاق العام في الموازنة العامة العراقية فإننا نلاحظ ومن خلال بيانات الجدول (1) إن الإنفاق العام بقيمته المطلقة قد ارتفع من (35.9) تريليون دينار عام 2005 إلى (138.4) تريليون دينار عام 2013، إذ سجل معدل نمو بلغ أكثر من (18%) وهو معدل نمو مرتفع جداً نتيجة زيادة الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية، ثم عاد لينخفض خلال المدة (2015-2018) ليصل إلى معدل نمو سالب بلغ (-2.8) بسبب انخفاض أسعار النفط خلال تلك المدة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية والانكماش الاقتصادي الذي حدث في الدول المتقدمة المستوردة للنفط.

الجدول (1) هيكل النفقات العامة (تريليون دينار)

السنة	النفقات التشغيلية (1)	النفقات الاستثمارية (2)	إجمالي النفقات العامة (3)	معدل نمو النفقات العامة (4)	الناتج المحلي الإجمالي GDP (5)	نسبة النفقات إلى GDP (6)
2005	28.4	7.5	35.9	-	53.4	67.3
2006	41.7	9.2	50.9	41.7	80.5	63.2
2007	39	12.7	51.7	1.6	93.9	55.06
2008	44.2	15.6	59.8	15.7	155.8	38.4
2009	54.1	15	69.1	15.6	124.7	55.4
2010	60.9	23.7	84.6	22.4	132.7	63.8
2011	66.6	30.1	96.7	14.3	142.6	67.8
2012	79.9	37.2	117.1	21.1	162.6	72.02
2013	83.3	55.1	138.4	18.2	174.9	79.1
2014	98.8	64.6	163.4	18.1	178.9	91.3
2015	78.2	41.2	119.4	1.02	183.6	65.03
2016	80.1	25.7	105.8	-11.4	208.9	50.6
2017	78.5	28.5	107.1	1.2	201.05	53.2
2018	79.5	24.6	104.1	-2.8	199.1	52.3

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، السنوات (2005-2012).
جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام **2013**، **2015**، الأعداد (**4272**) و(**4352**).
العمود (**1**)،(**2**)،(**3**) بالاعتماد على المصدر (جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة).
العمود (**5**) بالاعتماد على المصدر (مديرية الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق).
مسودة الموازنة ومشروع قانون الموازنة لعام **2014**، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة.
العمود (**4**)،(**6**) من إعداد الباحثين.

إذ بلغت النفقات التشغيلية (28.4) تريليون دينار عام 2005 واستمرت بالارتفاع في السنوات 2006 و2008 والأعوام اللاحقة حتى وصلت إلى (79.5) تريليون دينار عام 2018، وهذا يؤشر عدم حصول تصحيح لهيكل الإنفاق المختل والذي ينطوي على سياسة استهلاكية تبذيرية خلال تلك السنوات وبالنتيجة كان ذلك على حساب النفقات الاستثمارية التي كانت حوالي (7.5) تريليون دينار عام 2005، إلا أنها ارتفعت قليلاً خلال الأعوام اللاحقة 2013 و2015 لتصل إلى (55.1) تريليون دينار و(41.2) تريليون دينار على التوالي، إن هذا الاختلال في هيكلية الإنفاق العام وزيادة حجم الإنفاق التشغيلي (الجاري) على حساب الانفاق الاستثماري يعد من الأسباب الرئيسة لحدوث العجز في الموازنة العامة، إذ أن معظم الإنفاق التشغيلي يتكون من رواتب الموظفين والمتقاعدين وشراء السلع والخدمات وتسديد أقساط وفوائد الدين العام ودعم حكومي للمشاريع ومنافع اجتماعية، أي أن معظم الإنفاق العام يوجه إلى الاستهلاك، وكان من المفروض إن يوجه إلى الاستثمار الذي يؤثر على معدلات النمو والتنمية والذي يقلل من معدلات البطالة المرتفعة والذي ينوع قاعدة الاقتصاد المحلي مما انعكس ذلك سلباً في البنى التحتية المدمرة التي تحتاج إلى

أعمار كي تساهم في خفض كلف الإنتاج والتشغيل لمجمل العملية الاقتصادية وبما يسمح للنشاط الاقتصادي الخاص بالانطلاق وتزايد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت.

كما تراوحت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة مدار البحث ما بين (38%-79%) وهي نسبة مرتفعة بسبب تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق.

لقد كان وما زال هدف السياسة الاقتصادية في العراق تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد العراقي لم يشهد استقرار اقتصادي في متغيراته الحقيقية والنقدية أثناء المدة (2005-2018) بسبب تعارض السياسات الاقتصادية الرئيسية (المالية والنقدية) في الأهداف والوسائل، فضلاً عن ضعف الهيكل الاقتصادي الإنتاجي وضعف السوق المحلية، فضلاً عن عدم وضوح القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تحكم الاقتصاد العراقي، لذلك بقى الاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالموارد المالية التي تفرزها صدمة العرض الخارجية الموجبة (ارتفاع أسعار النفط) وعلى نحو يفوق التسربات الانفاقية ويتقلص عندما تفوق التسربات الانفاقية الموارد المالية المتأتية من الريع النفطي بسبب صدمة العرض الخارجية السالبة (انخفاض أسعار النفط)، وهذا ما أدى إلى خضوع المورد المالي الوحيد للدولة إلى تقلبات اقتصادية غير مسيطر عليها من قبل السياسة المالية وبقيت دورة الموازنة العامة مرهونة بالدورة الاقتصادية الخارجية.

ثانياً: اختلال هيكل الإيرادات العامة:

لو تتبعنا هيكل الإيرادات العامة للدولة العراقية للمدة (2005-2018) ومن خلال بيانات الجدول (2) الآتي:

الجدول (2) هيكل الإيرادات العامة (تريليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية (1)	الإيرادات غير النفطية (2)	إجمالي الإيرادات العامة (3)	معدل نمو الإيرادات العامة (4)	الناتج المحلي الإجمالي GDP (5)	نسبة الإيرادات إلى GDP (6)
2005	25.6	3.3	28.9	-	53.4	54.1
2006	42.3	3	45.3	56.7	80.5	56.3
2007	41.1	1	42.1	-7.06	93.9	44.8
2008	45.2	5.5	50.7	20.4	155.8	32.5
2009	43.1	7.3	50.4	-0.6	124.7	40.4
2010	56.1	5.6	61.7	22.4	132.7	46.5
2011	76.2	4.7	80.9	31.1	142.6	56.7
2012	99.7	2.6	102.3	26.5	162.6	62.9
2013	116.4	2.8	119.2	16.5	174.9	68.2
2014	120.2	9.4	129.6	8.7	178.9	72.4
2015	78.6	15.4	94	-27.5	183.6	51.2
2016	69.7	12	81.7	-13.08	208.9	39.1
2017	67.9	11.1	79	-3.3	201.05	39.3
2018	77.2	14.4	91.6	15.9	199.1	46.07

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، السنوات (2005-2012).
جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2013، العدد (4272).
جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2015، العدد (4352).
* علما أن موازنة عام 2014 لم يتم المصادقة عليها وإقرارها.
العمود (1)،(2)،(3) بالاعتماد على المصدر (جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة).
العمود (5) بالاعتماد على المصدر (مديرية الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق).
مسودة الموازنة ومشروع قانون الموازنة لعام 2014، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة.
العمود (4)،(6) من إعداد الباحثين.

نلاحظ اختلالاً كبيراً في هيكل الإيرادات العامة، فقد ارتفعت الإيرادات النفطية من (25.6) إلى (116.4) أثناء المدة (2005-2013) كما حدث نمو في إجمالي الإيرادات العامة بلغ (56.7%) عام 2006 انخفض إلى حوالي (16%)، في حين شكلت الإيرادات غير النفطية المتمثلة بالضرائب والرسوم والفوائد وأرباح الشركات العامة وغيرها ارتفاعاً طفيفاً من (1) تريليون دينار عام 2007 إلى (14.4) تريليون دينار عام 2018، وهذا يمثل تعميقاً للاختلال في مصادر تمويل الموازنة العامة واعتمادها على الإيرادات النفطية وبشكل كبير، لذلك ينبغي إعادة النظر بهيكل الإيرادات العامة لضمان زيادة نسبة الإيرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم والفوائد وأرباح الشركات العامة في الموازنة العامة للدولة. أما عن نسبة الإيرادات العامة إلى Gdp فيتبين أنها في تذبذب بين الزيادة والانخفاض نتيجة لتأثرها بارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام أثناء تلك المدة، إذ بلغت (54.1%) في عام 2005، انخفضت إلى (32.5%) لعام 2008، ثم عادت لترتفع عام 2013، إذ سجلت نسبة (68.2%) ثم انخفضت إلى (46.07%) عام 2018.

إن اتجاهات السياسة المالية ومن خلال موازنة الدولة العراقية تجسدت في تعظيم الإنفاق الاستهلاكي على حساب تقليل الإنفاق الاستثماري وكما موضح بالجدول (3) الذي يشير إلى أن الموازنة العامة سجلت عجزاً مالياً خلال المدة (2005-2018) رغم ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج والتصدير بفعل جولات التراخيص النفطية التي أدخلت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع النفطي، فقد سجلت الموازنة العامة ارتفاعاً في مقدار العجز المخطط من (7) تريليون دينار عام 2005 ارتفع إلى (13.7) تريليون دينار عام 2009، ثم (25.41) تريليون دينار عام 2015، ثم عاد لينخفض إلى (13.3) تريليون دينار عام 2018، أما عن نسبة العجز إلى إجمالي الإنفاق العام فقد ازداد من (19.5%) عام 2005 إلى أكثر من (21%) عام 2015 ثم إلى (24.3%) عام 2017 بفعل تزايد حجم الإنفاق العام و انخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط، لذلك ينبغي تخفيض نسبة العجز إلى إجمالي الإنفاق العام من خلال تخفيض الإنفاق العام بنفس النسب تلك للحصول على توازن في الموازنة العامة.

أما ما يخص نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ إن هذه النسبة كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2005-2018)، إذ بلغت (13.1%) عام 2005 وانخفضت إلى (10.2%) عام 2007 ثم ارتفعت إلى (13.8) عام 2015، ولكنها انخفضت مرة أخرى إلى (6.6) عام 2018، وهذا يدل على إن نسبة العجز/GDP هي ليست ضمن الحدود الآمنة، مما يعني أن العجز هيكلي ومستمر خلال مدة البحث مما يعكس آثاره السلبية على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد العراقي من خلال ما شكله من ضغوط تضخمية.

الجدول (3) الموازنة العامة العراقية للمدة (2005-2018) (تريليون دينار)

السنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	العجز المخطط	نسبة العجز إلى إجمالي الإنفاق العام %	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP%
2005	35.9	28.9	7.0	19.5	13.1
2006	50.9	45.3	5.7	11.19	6.9
2007	51.7	42.1	9.6	18.57	10.2
2008	59.8	50.7	9.1	15.21	7.3
2009	69.1	50.4	19.3	27.9	11.7
2010	84.6	61.7	23.1	27.3	0.84
2011	96.7	80.9	16.2	16.75	5.9
2012	117.1	102.3	15.2	12.98	1.36

السنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	العجز المخطط	نسبة العجز إلى إجمالي الإنفاق العام %	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP%
2013	138.4	119.2	19.2	13.8	7.89
2014	163.4	129.6	33.2	20.3	12.47
2015	119.4	94	25.4	21.2	13.83
2016	105.8	81.7	24.1	22.7	11.68
2017	107.1	79	26.1	24.3	12.9
2018	104.1	91.6	13.3	12.7	6.68

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة (للأعوام 2005-2012).
جريدة الوقائع العراقية للأعوام 2013، 2015.
النسب تم احتسابها من قبل الباحثين

ثالثاً: تواضع إسهام الإيرادات الضريبية في هيكل الإيرادات العامة للدولة:

إن جمود النظام الضريبي وعدم كفاءة الإدارة الضريبية وشيوع حالات التهرب الضريبي كلها عوامل ساهمت في حدوث العجز في الموازنة العامة، فمن خلال بيانات الجدول (4) يلاحظ إن مقدار الإيرادات السيادية من الضرائب والرسوم سجلت مبالغ قليلة مقارنة بالإيرادات النفطية، فقد بلغت (0.55) تريليون دينار عام 2005، وارتفعت إلى (1.98) تريليون دينار عام 2009 ثم عادت لتنخفض لتصبح (1.57) تريليون دينار عام 2012، ثم ارتفعت إلى (2.74) تريليون دينار عام 2013 ثم (5.5) تريليون دينار عام 2015، ولو تتبعنا نسبة إسهام الإيرادات الضريبية إلى مجمل الإيرادات العامة نلاحظ أنها نسبة ضعيفة ومتدنية فقد سجلت نسبة (1.8%) عام 2005 وانخفضت إلى (1%) عام 2008 وكان أعلى نسبة ارتفاع لها عام 2015 فقد سجلت نسبة (5.8%)، إن تواضع نسبة مساهمة الضرائب والرسوم إلى إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى أسباب عديدة منها قانون الإدارة المالية لعام 2004 الذي أدى إلى تخفيض سعر الضريبة المباشرة وغير المباشرة، إذ اقتصرت الرسوم الكمركية على رسم إعادة إعمار العراق البالغ (5%)، وجاء هذا الإجراء بهدف إزالة جميع الحواجز الكمركية ضمن أفق زمني وتنفيذاً لاستراتيجية تحرير التجارة على ضوء ما تقرره المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي (عمار، 2005: 2).

الجدول (4) الأهمية النسبية للضرائب والرسوم إلى إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2005-2015) (تريليون دينار)

السنة	مقدار الضرائب والرسوم	نسبة مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات العامة
2005	0.55	1.8
2006	0.59	1.2
2007	0.79	1.4
2008	0.82	1
2009	1.98	3.7
2010	1.17	2
2011	1.34	1.98
2012	1.57	2
2013	2.74	2.2
2015	5.5	5.8

المصدر: البيانات / الضرائب والرسوم للسنوات (2005-2006) الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي التقرير السنوي للبنك المركزي بيانات مالية، أما البيانات من (2007-2012) فمصدرها عبدالحسين العنبكي، تقييم استراتيجية الوازنة العامة 2007-2012، مكتب رئيس الوزراء، هيئة المستشارين، منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، أما البيانات للسنوات (2013-2015) فمصدرها جريدة الوقائع العراقية.

رابعاً: عدم استخدام الإيرادات النفطية في تطوير الصناعة النفطية:

يعد العراق من أهم البلدان النفطية، إذ يمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد العربية السعودية، إذ يصل حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام فيه إلى أكثر من (110) مليار برميل وهو ما يعادل (11%) من إجمالي الاحتياطي العالمي عام 2003، كما وتشير التقديرات إلى أن حجم الاحتياطي النفطي العراقي غير المؤكد يصل إلى (310) مليار برميل، وذلك لأن التنقيب عن النفط توقف منذ عام 1980، وإن (50%) من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد، ومنها مثلاً منطقة الصحراء الغربية في الأنبار التي يعتقد أنها تحتوي على (100) مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر من حقول عكاز وبدرجة نقاوة عالية جداً (علي، 2012: 45).

كما أن العراق لديه احتياطي كبير من الغاز الطبيعي يبلغ (3.2) تريليون متر مكعب. كل هذه الاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز، جعلت الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيته العامة، لذلك فإن أي انخفاض في أسعار النفط سيساهم في إحداث عجزاً كبيراً في الميزانية العامة للدولة، لذا فإن أية محاولة لزيادة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ينبغي أن تكون مرتبطة بالتطورات التي تحدث في هذا القطاع، ونلاحظ من بيانات الجدول (5) أن القطاع النفطي قد حقق زيادة في معدلات الإنتاج النفطي خلال المدة (2007-2012) فقد ازدادت كمية النفط المنتج من (1600) مليون برميل يومياً عام 2007 إلى 2000 مليون برميل يومياً عام 2009 ثم ارتفع إلى (2870) مليون برميل يومياً عام 2012، كما ازدادت الصادرات النفطية أيضاً من (1640) مليون برميل عام 2007 إلى أكثر من (1855) مليون برميل يومياً عام 2009 ثم إلى (2600) مليون برميل يومياً عام 2012، وبذلك ازدادت قيمة النفط المصدر من (40015) مليون دولار عام 2007 إلى (102000) مليون دولار عام 2012.

الجدول (5) إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي ومؤشرات أخرى للمدة (2007-2012)

السنة	إنتاج النفط (مليون برميل)	النفط المصدر (مليون برميل)	قيمة النفط المصدر (مليون دولار)	كمية النفط المجهز للمصافي (مليون برميل)	كمية النفط المجهز للتكرير (مليون برميل)
2007	1600	1640	40015	121	18
2008	2787	1855	59539	1606	16
2009	2000	1855.5	41329	162	25
2010	2160	1980	84000	192	23
2011	5375	2165	88500	210	32
2012	2870	2600	102000	215	36

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية.

وعلى الرغم من زيادة الإنتاج وزيادة كمية النفط المصدر خلال هذه المدة، فقد أضاع العراق على مدى خمس سنوات فرص كبيرة للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط لاستثمارها في مشاريع إنتاجية ضخمة تساهم في تطوير الصناعة النفطية كي لا تقتصر على استخراج النفط وبيعه خام وإنما التوسع في صناعة المنتجات النفطية، بزيادة الطاقات التكريرية والصناعات البتروكيميائية لتحقيق قيمة مضافة عالية، من خلال استخلاص المواد الأولية والمشتقات النفطية لأغراض إنتاج المواد البتروكيميائية الوسيطة والنهائية للتصدير للأسواق العالمية ولتلبية حاجة الأسواق المحلية بدلاً من استيرادها، إذ يقدر استيراد العراق سنوياً ما قيمته (5) مليار دولار على الأقل من المشتقات النفطية التكريرية مثل وقود السيارات والكاز اويل والديزل والغاز الطبيعي من الدول النفطية المجاورة، علماً أن العراق كان من أوائل الدول التي بدأت بهذه الصناعة إلا أن طاقاته الإنتاجية

بقيت متدنية لا تكفي لسد حاجة السوق المحلية، بينما نلاحظ تطور هذه الصناعات البتروكيميائية في منطقة الشرق الأوسط (السعودية ودول الخليج)، لذلك ينبغي الاستفادة من التطورات الحاصلة في هذه البلدان وبلدان أخرى مثل تشيلي وماليزيا واندونيسيا وغيرها، تلك البلدان التي تجاوزت مظاهر الدولة الريعية في الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، من خلال الاستعانة بتجاربها بتطبيق ما ينسجم منها مع ظروف العراق الحالية.

كما يمكن إضافة المستجدات الاقتصادية الحديثة التي ساهمت في تعميق العجز في الموازنة العامة للدولة العراقية ومنها الآتي: (سمير، 2016)

1. تراجع الطلب العالمي على النفط مع وفرة العرض، فقد زادت الولايات المتحدة من إنتاجها النفطي منذ عام 2008 ولحد الآن وبنسبة (70%) نتيجة زيادة إنتاجها من النفط والغاز الصخري، وكذلك تراجع الطلب على النفط من قبل ألمانيا والصين واليابان أيضاً وذلك نتيجة لتباطؤ معدلات النمو والاستثمار في الاقتصاديات العالمية، ويرى بعض الاقتصاديين أن تراجع أسعار النفط هو لمعاقبة روسيا اقتصادياً بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، إذ أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى عجز في موازنتها العامة، وكذلك معاقبة إيران أيضاً نتيجة لنشاطها النووي.
2. اقتصار النفط الذي يصدره العراق على نفط البصرة فقط، بينما إقليم كردستان يصدر لحسابه بحدود (600-700) برميل يومياً من نفط الإقليم ونفط كركوك نتيجة للاختلاف بين حكومة المركز والإقليم بسبب تفسير خاطئ في بعض مواد الدستور العراقي، وعلى الرغم من حصول اتفاق مبدئي بين المركز والإقليم، يلزم الأكراد بالالتزام بتصدير (300) ألف برميل يومياً من حقول كركوك عن طريق مروره بأراضي الإقليم و(250) ألف برميل يومياً من حقول الإقليم إلا أن الإقليم لم يلتزم بدقة بهذا الاتفاق ويصدر لحسابه الكميات المذكورة عن طريق تركيا، وقد ساعده في ذلك توفر احتياطيات كبيرة من النفط لديه تقدر بـ(24 مليار برميل) عدا كركوك حسب تقديرات وزارة نفط كردستان، جرى تطوير واستكشاف معظمها بعد عام 2003 واهتمام الشركات العالمية الرصينة بالاستثمار في الإقليم خصوصاً في ضوء اتفاقيات المشاركة بدلاً من عقود الخدمة، وهي اتفاقيات ترغب فيها الشركات لأنها تحصل من خلالها على نسبة من الاحتياطي المكتشف تستطيع أن تسجله في أصولها، مما يساعد في ارتفاع قيم أسهمها في البورصات العالمية.
3. عدم تشريع قانون النفط والغاز من قبل البرلمان العراقي بسبب اختلاف القوى السياسية، علماً بأنه تم إصداره منذ عام (2007).
4. ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي إزاء الدينار العراقي، مع ارتفاع المعدلات اليومية لبيع الدولار في مزاد العملة في البنك المركزي العراقي ووصوله إلى تجاوز حاجز الـ(200) مليون دولار يومياً.
5. وجود موارد مالية كبيرة خارج الإطار المصرفي (مكتنزة) في البيوت وغير موجهة نحو الاستثمارات المدرة للدخل، وذلك بسبب عدم ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي وخاصة المصارف الخاصة.

كل تلك الأمور ساهمت وبشكل كبير في تفاقم حجم العجز المالي في الموازنة العامة للدولة العراقية.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية:

أولاً: نموذج البحث:

1. النموذج القياسي:

$$(GDP) = c + \beta_0(IE) + \beta_1(OE) + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$(log\ GDP) = c + \beta_0 LOG(IE) + \beta_1\ LOG(OE) + \varepsilon \dots\dots (2)$$

والصيغة السابقة للنموذج هي التحويل الخطي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لطرفي دالة المعادلة (1) (الفتلاوي، 2011: 262).

إذ إن:

(GDP): إجمالي الناتج المحلي.

IE: النفقات الاستثمارية.

OE: النفقات التشغيلية.

$\beta_0, \beta_1,$: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

ε: الخطأ العشوائي.

2. مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية السنوية في المدة (2005-2018)، وتم الحصول على بيانات متغيرات النموذج القياسي من الموازنة العامة العراقية، ومن الجدير ذكره أن قصر طول السلسلة الزمنية يعود للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد أحداث عام 2003.

3. الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

الجدول (6) الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

		GDP
IE	Person Correlation Sig.(1-talled)	0.618887 0.0183
OE	Person Correlation Sig.(1-talled)	0.867457 0.0001

نلاحظ من الجدول (6) أن قيمة معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وبين النفقات الاستثمارية بلغت 0.6188، والقيمة الاحتمالية 0.0183 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية معنوية بين المتغيرين.

كما بلغ معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والنفقات التشغيلية (0.8674)، والقيمة الاحتمالية 0.0001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية معنوية بين النفقات التشغيلية والنمو الاقتصادي بالعراق.

4. الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث:

الجدول (7) الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث

	GDP	IE	OE
Mean	149.4750	27.90714	65.22857
Median	159.2000	25.15000	72.40000
Maximum	208.9000	64.60000	98.80000
Minimum	53.40000	7.500000	28.40000
Std.Dev	47.68648	16.87800	20.79687

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول (7) أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغ (149.4750) تريليون دينار عراقي أثناء المدة (2005-2018) وبلغ أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي (208.9000) تريليون دينار عراقي في عام 2016. كما بلغ أقل قيمة للناتج المحي الإجمالي العراقي (53.40000) تريليون دينار عراقي في عام 2005، والشكل البياني التالي يوضح قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالعراق خلال الفترة (2005-2018).

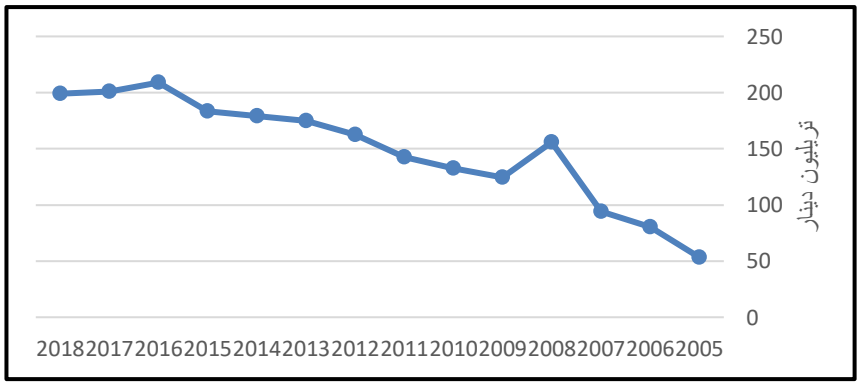

الشكل (1) قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق أثناء المدة (2005-2018)

وبلغ متوسط النفقات الاستثمارية في العراق (27.90714) تريليون دينار عراقي أثناء المدة (2005-2018)، وبلغت أعلى قيمة للنفقات الاستثمارية (64.60) تريليون دينار عراقي عام 2014. كما بلغت أقل قيمة للنفقات الاستثمارية في العراق (7.50) عام 2005، والشكل البياني الآتي يوضح التسلسل الزمني لسلسة النفقات الاستثمارية في العراق أثناء المدة 2005-2018.

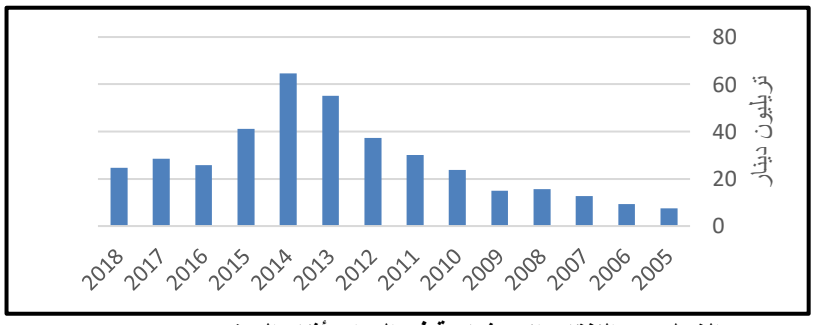

الشكل (2) النفقات الاستثمارية في العراق أثناء المدة 2005-2018

وبلغ متوسط النفقات التشغيلية في العراق (65.228) تريليون دينار عراقي أثناء المدة (2005-2018)، وبلغت أعلى قيمة للنفقات التشغيلية (98.800) تريليون دينار عراقي عام 2014. كما بلغت أقل قيمة للنفقات التشغيلية في العراق (28.40) عام 2005، والشكل البياني الآتي يوضح التسلسل الزمني لسلسة النفقات التشغيلية في العراق أثناء المدة 2005-2018.

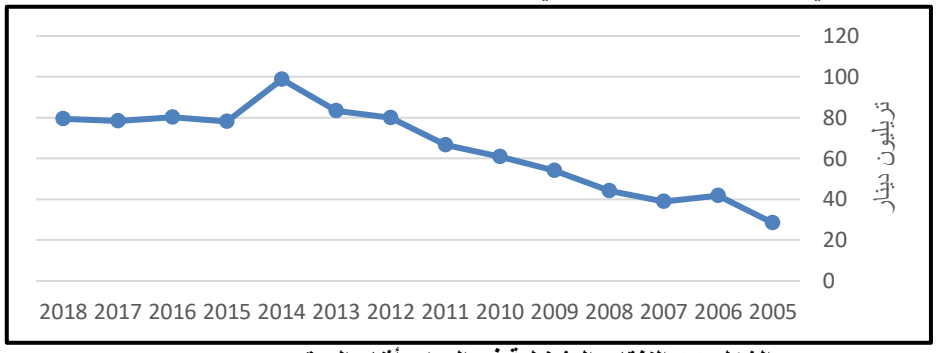

الشكل (3) النفقات التشغيلية في العراق أثناء المدة 2005-2018

5. اختبار جذر الوحدة:

يعد اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي - فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (Phillips Peron, PP). ويعد اختبار فيلبس بيرون (P.P) من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسة، وذلك على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

يعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة ρ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية:

$$H_0: \lambda = 0$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية:

$$H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011: 344).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي - فولر (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعد الصيغة الموسعة لاختبار ديكي- فولر (Augmented Dickey Fuller) تصحيحاً للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + u_t$$

(123)

إذ m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها و β_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي وt تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الاول للسلسلة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati,2004).

الجدول (8) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة

Variable	(At Level)			(At first difference)		
	ADF	**Prob**	**The decision**	**ADF**	**Prob**	**The decision**
GDP	-2.04	0.2655	no-stationary	-6.410	0.0006	Stationary
IE	-1.670	0.7006	no-stationary	-2.954	0.0186	Stationary
OE	-1.303	0.8387	no-stationary	-4.469	0.0211	Stationary
Variable	**(At Level)**			**(At first difference)**		
	PP	**Prob**	**The decision**	**PP**	**Prob**	**The decision**
GDP	-4.648	0.0144	no-stationary	-10.339	0.0000	Stationary
IE	-1.127	0.8821	no-stationary	-2.417	0.0000	Stationary
OE	1.212-	0.862	no-stationary	-4.469	0.0211	Stationary

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يتضح من الجدول (8) أن جميع متغيرات الدراسة (إجمالي الناتج المحلي، النفقات الاستثمارية، والنفقات التشغيلية)، غير ساكنة في المستوى (Level) وتحقق شرط السكون فيها بعد أخذ الفرق الأول لها، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى (CI~(1)).

6. تحليل التكامل المشترك:

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (Integration) – على وفق اختبارات السكون السابقة -يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، ويعد اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك (Brooks,2008:351).

الجدول (9) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات نموذج البحث

اختبار الأثر				
القيمة الاحتمالية	**قيمة الاختبار**	**القيمة الحرجة Critical Value**	**الفرض البديل (H_1)**	**فرض العدم (H_0) عدد متجهات التكامل المشترك**
0.0352	31.10555	29.79707	$r > 0$	$r = 0$
0.0772	14.21513	15.49471	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0271	4.881239	3.841466	$r > 2$	$r \leq 2$
*Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
اختبار الإمكان الأعظم				
0.1772	16.89042	21.13162	$r > 0$	$r = 0$
0.2594	9.333887	14.26460	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0271	4.881239	3.841466	$r > 2$	$r \leq 2$
*Trace test indicates 1cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يتضح من الجدول (9) أن نتيجة اختبار الأثر للفرضية العدمية التي تنص على أن عدد المتجهات يساوى صفر معنوية عند مستوى دلالة (5%)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونستنتج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ($r > 0$) بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه وحيد على الأكثر معنوية، فجاءت نتائجه تدعم نتائج اختبار الأثر إذ كانت نتيجة اختبار القيمة العظمى للفرض العدمي ($r \leq 0$) الذي يفترض وجود متجه على واحد معنوية عند مستوى دلالة (5%)، مما يعني وجود أربع للتكامل المشترك.

مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (النفقات الاستثمارية، والنفقات التشغيلية) والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي في العراق أثناء المدة (2005-2018).

ثانياً: نتائج اختبار العلاقة السببية لنموذج البحث:

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في تقدير النموذج القياسي ينبغي التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (النفقات الاستثمارية، والنفقات التشغيلية)، والمتغير التابع المتمثل في (النمو الاقتصادي)، ويوجد للسببية ثلاث حالات هي: اتجاه السببية الأحادي بين سلسلتين، أي أن التغير في سلسلة يسبب تغير في سلسلة أخرى، واتجاه المتبادلة بين السلسلتين، أي أن التغير في السلسلة الأولى يسبب تغير في السلسلة الثانية، والتغير في السلسلة الثانية يسبب التغير في السلسلة الأولى، أما الاتجاه الأخير فهو استقلالية السلسلتين أي أن المتغير في سلسلة لا يسبب تغير في سلسلة أخرى، ويتم قبول الفرض الصفري بعدم وجود علاقة سببية إذا كان مستوى دلالة F المحسوبة أكبر من (5%)، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي: (Shan & Wilson:2001)

$$F = \frac{\frac{(RSS_r - RSS_{ur})}{q}}{\frac{RSS_{ur}}{(n-m)}}$$

إذ: RSS مجموع مربعات بواقي الانحدار، r الانحدار المقيد، ur الانحدار غير المقيدة، q عدد القيود، n عدد المشاهدات، m عدد المعلمات في النموذج الكامل، ويتم تحديد وجود علاقة سببية بين المتغيرين إذا كانت مستوى الدلالة عند قيمة F-Statistic أقل من (5%). والجدول الآتي يوضح اختبار (Granger Causality Tests):

الجدول (10) اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Null Hypothesis	F-Statistic	Prob	Result
IE → GDP	1.03686	0.4033	Do not accept
GDP → IE	0.17832	0.8404	Do not accept
OE → GDP	5.10368	0.0429	Accept causal relationship
GDP → OE	0.15258	0.8613	Do not accept

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول (10) عدم وجود علاقة سببية بين بين النفقات الاستثمارية وبين النمو الاقتصادي في العراق، أما العلاقة بين النفقات التشغيلية وبين النمو الاقتصادي أحادية الاتجاه تتجه من النفقات التشغيلية إلى النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2005-2018).

ثالثاً: تقدير معاملات الانحدار في نموذج البحث:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك والسببية السابقة تم تقدير العلاقة الانحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (11) نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج البحث

Variable	Coefficient	S.E	T-Statistics	P.Value
C	0.359224	0.952183	0.952183	0.7132
$log\ IE$	-0.149766	0.213286	0.213286	0.4972
$log\ OE$	1.226961	0.374324	0.374324	0.0074
(Ajd R^2: 0.82)		(R^2: 0.79)		
F-statistic: 25.62385		Prob: 0.000072		
Durbin-Watson stat		1.540461		

رابعاً: التأكد من جودة وصحة النموذج القياسي:

لقد تم التحقق من الشروط الإحصائية لطريقة (OLS) وذلك على النحو الآتي: (عطية، 2005: 265)

1. معامل التحديد المتعدد (R^2):

يشير معامل التحديد المتعدد إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، كلما كانت النسبة عالية يتمتع النموذج بجودة توفيق عالية، كما أنه يتمتع بمقدر تفسيرية عالية، فإذا كان يساوي واحداً فان هذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى. ونلاحظ من خلال تقدير العلاقة الانحداريه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أن قيمة R^2 بلغت (79%)، وهذا يدل على جودة النموذج إحصائياً. كما أن اختبار F-statistic بلغ (25.623) وقيمة احتمالية (0.000072)، وهذا يدل على جودة النموذج ككل.

2. اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram Normality test):

وذلك من خلال اختبار (Jarque-Bera). وإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (0.05) فهذا يعني أن البيانات تتبع توزيع طبيعي (السواعي وداوود، 2013). ومن خلال تقدير القيمة الاحتمالية للنموذج (0.0544)، وهذا يعني أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي.

3. الارتباط الذاتي أو استقلال البواقي:

وذلك باستخدام اختبار دوربن واستون(DW)، إذ يعد أكثر الاختبارات شيوعاً وسهولة والأكثر دقة ولمعرفة الاختبار يتطلب صياغة الفرضيات الآتية: (الفتلاوي وآخرون، 2011: 149)

Null Hypotheses $H_0 = \rho = 0$

Alternative Hypotheses $H_0 = \rho = 0$

وبلغت قيمة (DW) = 1.54، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر. كما تم استخدام اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للتحقق من الارتباط الذاتي، وأشارت نتائج اختبار LM Test أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت قيمة الاختبار (0.3252) وهي أكبر من (0.05) بالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

4. واختبار تجانس التباين:

إذ يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين،أعتمد الباحثان على اختبار ARCH الذي يستند إلى العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها (محمد، 2011: 115)، إذ بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (ARCH)= 0.5694، أي أنها أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين في النموذج القياسي المقدر.

5. أما مشكلة الازدواج الخطي:

وذلك من خلال اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor:VIF)، حيث إذا كانت قيمة الاختبار أقل من (10) فهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (صافي، 2015: 221)، وكانت قيمة الاختبار أقل من (10)، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج القياسي المقدر.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. إن الاختلال في هيكل الإنفاق العام، يرجع إلى أن النفقات العامة تميل إلى أن تكون تشغيلية أكثر من كونها نفقات استثمارية، وهذا ولد زيادات متتالية في الطلب الكلي الفعال، وعطل مشاريع التنمية الاقتصادية وبالتالي عمق من حدة الاختلال في المكون السلعي لصالح السلع المستوردة على حساب السلع المحلية.
2. إن النفقات الاستثمارية لا تشكل سوى نسبة (15%) من إجمالي الإنفاق العام، مما زاد من حدة مشكلة البطالة لعجز هذا الإنفاق عن توليد وظائف جديدة نتيجة تعبئة هذه النفقات لتغطية متطلبات الاستيراد فانعكس سلباً على معدل تراكم رأس المال الثابت.
3. وجود خلل في بنية الإيرادات غير النفطية، وهذا يفسر لنا عدم فعالية السياسة الضريبية وإفراغها من محتواها الاقتصادي والاجتماعي، ويفسر لنا مدى ضعف القطاع الخاص في ترجمة أهداف الموازنة العامة، كذلك يفسر لنا مدى حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، إذ شكلت الإيرادات النفطية نسبة أكثر من (90%) من مجموع الإيرادات العامة، في حين شكلت الإيرادات الأخرى النسبة المتبقية، لذلك كان الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد في تمويل المشاريع الاقتصادية ومتطلبات الإنفاق العام، وتم إهمال دور الإيرادات الأخرى كالضرائب والرسوم والتي كان من الممكن إن توفر مبالغ مالية كبيرة تساهم في زيادة مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي لو أحسن توجيهها وتفعيلها.
4. اعتماد الموازنة العامة على مثبت ديناميكي أحادي الجانب أو ما يسمى (سعر تحوطي نفطي) توجه بموجبه النفقات العامة على أساس احتمالية تقلب أسعار النفط، وهذا يعد مؤشراً لفشل بناء الموازنة الحقيقية لأنها تعتمد على سعر غير صحيح وغير معبر عن الواقع الاقتصادي.
5. عجزت الموازنة العامة للدولة العراقية عن تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي رغم سنوات الوفرة المالية الناتجة عن زيادة إنتاج وتصدير النفط خلال المدة المعتمدة في الدراسة، إذ كان المستهدف من موازنة عام 2007 أن تحقق معدل نمو بنسبة (10%)، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب طبيعة الخلل البنيوي في هيكل الموازنة العامة نتيجة التفاوت الكبير في توزيع نفقات الموازنة إذ كانت لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية كما أسلفنا مما أعاق هدف النمو

الذي يتطلب وجود استثمارات أكبر مما خطط له في المنهاج الاستثماري الحكومي لإعادة أعمار البنى التحتية وتأهيل قطاعي النفط والكهرباء والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.

6. إن عجز الموازنة العامة للدولة كان يمول بالأموال المدورة مما يدل على وجود فجوة زمنية بين إشعار وزارة المالية بإطلاق الصرف وإيداع المبالغ، وهذا يؤثر سلباً على تنفيذ المشاريع وإنجازها في مواعيدها المحددة.

ثانياً: التوصيات:

1. تصحيح الأختلالات الهيكلية التي تعاني منها الموازنة العامة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، إذ لاحظنا من خلال التحليل إن احد أسباب العجز في الموازنة العامة هو اختلال هيكل الإنفاق العام وزيادة حجم الأنفاق التشغيلي (الجاري) ونسبته إلى إجمالي الإنفاق العام وانخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإن أحد وسائل المعالجة تكمن في تصحيح هذا الاختلال وإعادة ترتيب الأولويات بشكل يضمن إنتاجية الإنفاق العام من خلال زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام وترشيد أو تخفيض الإنفاق الجاري، وهذا يعني زيادة الإنفاق المنتج وزيادة معدل نموه وبالتالي زيادة مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي.
2. العمل على زيادة مساهمة نسبة الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم) في الإيرادات العامة للدولة وذلك من خلال إعادة النظر في مواد قانون الإدارة المالية العامة لعام 2004 المتعلقة بتخفيض الضريبة المباشرة واقتصار الضرائب غير المباشرة على رسم إعادة أعمار العراق البالغ (5%) ومعالجة ذلك لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية للضرائب المفروضة مع دراسة إمكانية فرض ضرائب جديدة كضريبة القيمة المضافة ورفع كفاءة العاملين في القطاع الضريبي ومعالجة مشكلة تأخر المستحقات الضريبية ومشكلة الركوب المجاني للخدمات الحكومية التي تتطلب إعادة النظر في أسعارها مع مراعاة توفر الكفاءة في هذه الخدمات المقدمة من حيث الجودة والنوعية ومراعاة المستوى المعاشي لذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل أيضاً.
3. العمل على زيادة الإنتاج النفطي وزيادة الصادرات النفطية والاهتمام بالصناعة النفطية والبتروكيميائية لزيادة الإيرادات النفطية، ولا بأس من الاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع نظرا لما تملكه من ميزة تنافسية يجعله جاذبا للاستثمارات، لذا فإن مقدار الزيادة المطلوبة من الإيرادات النفطية لمعالجة العجز في الموازنة العامة تتوقف على نسبة هذه الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات العامة وعلى نسبة ذلك العجز إلى مجمل الإيرادات وعليه ينبغي أن لا يتجاوز معدل نمو النفقات العامة معدل نمو الايرادات العامة لعلاج عجز الموازنة العامة وخفض نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي.
4. التأكيد على وضع سياسات معالجة حقيقية للفساد المالي والإداري المستشري في الأجهزة الحكومية والدوائر الرسمية، وحث الجهات المسئولة عن المعالجة على وضع تقويم أداء عملي لنتائج جهودها المبذولة في هذا الشأن لمعرفة المبالغ المنفقة لتسيير أعمال هذه الدوائر منذ عام 2003 ولحد الآن، ورسم سياسات جديدة لمعالجة آفة الفساد وهذه تستند على عدم تعدد هذه الأجهزة وتداخل مهامها.

المصادر:

أولاً: الدوريات والنشرات:

1. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للبنك المركزي، بيانات مالية الضرائب والرسوم للسنوات (2005-2006) الموقع الرسمي.
2. جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات 2013، 2015، 2016، الأعداد (4272، 4352، 4394).
3. صندوق النقد الدولي، معهد صندوق النقد الدولي، الميزانية والتحليل المالي الكلي، واشنطن 1989.
4. قانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم 28 لسنة 1940 المعدل، منشورات وزارة المالية.
5. وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة.
6. وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية.

ثانياً: الكتب والبحوث:

1. ابراهيم، نيفين فرج، (2015)، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، مجلة أبحاث اقتصادية عربية، العدد 71.
2. أبو صقر، حبيب، (1981)، عمليات تنفيذ الموازنة ورقابتها، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن.
3. بركات، عبدالكريم صادق وآخرون، (1986)، المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
4. الجنابي، طاهر، (1990)، دراسات في المالية العامة، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق.
5. زكي، رمزي، (1992)، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة.
6. سالم، علي عبدالهادي، (2012)، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9.
7. سلوم، حسن عبدالكريم والمهايني، محمد خالد، (2007)، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة: دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 64.
8. سلوم، حسن عبدالكريم، (2001)، الأصول النظرية والعلمية للمحاسبة الحكومية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.
9. عباس، رويحة، (2013)، تمويل عجز الميزانية في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
10. عبدالجبار، عمار، (2005)، الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات السائدة التي وقعها العراق في عام 2005، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
11. عجز الموازنة المشكلات والحلول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد 63، السنة السادسة، الكويت، 2007.
12. العلي، عادل فليح، (بدون سنة طبع)، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. كنعان، علي، (2003)، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، دار الرضا، دمشق.

ثالثاً: الانترنيت:

1. الحاجي، عمر محمد، عجز الموازنة والحلول الإسلامية بين المخاطر والضوابط الشرعية.
2. العنبكي، عبدالحسين، تقييم إستراتيجية الموازنة العامة 2007-2012، مكتب رئيس الوزراء، هيئة المستشارين، منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.
3. نحاس، شوبل، إدارة الدين العام في ظل أزمة مالية عالمية، صحيفة الأخبار اللبنانية، منشور على موقع الصفحة الالكتروني ليوم 2009/1/16.
4. النصيري، سمير عباس، مراجعة تقييمية للوضع المالي في العراق بعد الهبوط الجديد لأسعار النفط في عام 2016، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين في 2016/4/18.